وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية ألإدارة والاقتصاد
قسم المالية المصرفية

# استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

قدمت هذه الدراسة استكمالا لنيل شهادة البكالوريوس في قسم المالية المصرفية

من قبل الطالـــبة

**ابتهال حسين يوسف**

بإشراف

م. هناء جاسم محمد

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

# وقل رب زدني علماً

صدق الله العظيم

(سورة طه – الآية ١١٤)

## الاهـــــــــداء

**إلى/ صاحب الخلق العظيم ومن هو رحمة للعالمين .... نبي الرحمة خاتم الأنبياء والمرسلين ولكل أهل بيته الكرام عليهم السلام**

**إلى/ الأرض والماء والسماء .... بلدي الجريح عراق العزة والمقدسات.**

**إلى | والـــــــــــــــــــــــــــــــــــدي** ..............................................

**(حباً وذخراً)**

**إلى | والدتـــــــــــــــــــــــــــي العزيزة** ................................ **(حباً وذخراً**

**الى | زوجـــــــــــــــــــــــي وأبنتـــــــــــي** ........................... **( أحباء قلبي)**

**إلى |اخواني واخواتي الاعزاء** ...................................................... **(ذخراً لي)**

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أشرف الخلق أجمعين الهادي الأمين نبينا محمد وعلى آلة وصحبة ومن اتبعه إلى يوم الدين وبعد، انطلاقاً من قول النبي صلى الله علية وسلم " من لا يشكر الناس لايشكر الله " فإن الواجب يدفعني إلى أن أخص بالشكر بعد الله عز وجل ومن هم أهل للثناء أساتذتي الافاضل في قسم العلوم المالية المصرفية لما بذلوه من جهد وعطاء في اكمال مسيرتي الدراسة .

كما وأتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساندني في مدتي الدراسية وتذليل الصعاب امامي ، فشكراً لهم جميعاً ، سائلاً المولى القدير أن يوفق الجميع إنه قريب مجيب .

# قائمة المحتويات


| الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والامتنان | ج |
| المحتويات | د |
| المقدمة | ١-٢ |
| المبحث الأول : منهجية البحث | ٣-٤ |
| المبحث الثاني : التحليل المالي والقوائم المالية | ٥ -٢٥ |
| اولاً : التحليل المالي والقوائم والمالية | ٥-١٦ |
| ثانياً : مستخدمي القوائم الاستثمارية والمحاسبية | ١٧-٢٥ |
| المبحث الثالث : الجانب العملي للبحث | ٢٦-٣٥ |
| المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات | ٣٥-٣٩ |
| المصادر والمراجع | ٤٠-٤١ |

## المقدمة

**تعد القوائم المالية المخرجات الرئيسة لنظام المعلومات المحاسبية والتي يتم تقديمها لكافة الجهات المستخدمة لها سواء الخارجية أو الداخلية لمساعدتها في صنع القرارات.**

**ومن أجل تلبية حاجات المستخدمين من هذه المعلومات لابد أن تتصف هذه المعلومات بعدة خصائص نوعيه منها خاصية التحليل المالي التي لها دور مهم في عملية صنع القرارات لمستخدمي القوائم المالية لما لها من اثر واضح في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية وبالتالي توفير كافة المعلومات ذات العلاقة بالبدائل المتاحة أمام المستخدمين من أجل اتخاذ قرارات رشيدة.**

ومن أجل الوصول اليها فقد قسم البحث على اربعة مباحث ،تضمن المبحث الاول منة منهجية البحث والتي تمثل المسار للبحث وعرض المبحث الثاني منه التحليل المالي والقوائم المالية وبين المبحث الثالث للبحث الجانب العلمي للبحث، ثم عرض المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

# الفصل الاول

# منهجـــــــية الـــــــبحث

***أولا: مشكلة البحث:***

أن المشكلة الرئيسية في هذا البحث تتمثل في مدى إمكانية القوائم المالية الحالية في توفير معلومات لأجراء المقارنة وذلك بهدف تحديد اوجه التشابه والاختلاف من اجل خدمة مستخدمو القوائم المالية عند دراستهم وتقييمهم للبدائل المتاحة في عملية اتخاذ القرار .

**ثانيا : أهمية البحث:**

تتمثل اهمية البحث في استخدام معلومات قابلة للمقارنة مع معلومات تميل إلى أن تكون اقل قابلية للمقارنة في هذا المجال وهذا ينبع أساسا من حاجة المستخدمين إلى مثل هذه المعلومات، خاصة ان هناك الكثير من المستخدمين في بعض البيئات يرغبون بالحصول على معلومات قادرين على فهمها ومعرفتها وتحديد الآثار الممكنة لاستخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة في حين ان هناك بعض المستخدمين غير مبالين بالحصول على مثل هذه المعلومات أما لانهم لا يدركون أهمية الحصول على معلومات مقارنة او ان استثماراتهم محدودة الى حد ما.

**ثالثاً: هدف البحث:**

يهدف البحث الى:

١- بيان تأثير خاصية التحليل على قرارات المستخدمين.

٢- بيان اوجه القصور الحالية في القوائم المالية التي تقلل (تحد) من إمكانية إجراء التحليل بشكله الصحيح.

**رابعا: فرضية البحث:**

يستند البحث الى الفرضية الآتية:

اتباع التحليل المالي للمعلومات التي توفرها القوائم المالية سيسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في صنع القرارات الرشيدة والمختلفة حسب نوعية المستخدمين لهذه القوائم المالية.

**خامساً : اسلوب جمع البيانات**

تم الاعتماد على المصادر العربية وبأدلة التدقيق المحلية والعالمية وبشبكة المعلومات الانترنيت وبعض الرسائل والاطاريح .

اما الجانب العملي فقد تم الاعتماد على القوائم المالية لبعض الشركات العراقية المدققة والمنشورة في سوق العراق للأورق المالية.

## المبحث الثاني - الجانب النظري

### اولاً : التحليل المالي والقوائم المالية

**سيتم في هذا المبحث بيان مفهوم التحليل المالي والقوائم المالية ومن ثم تحليل القوائم المالية المقارنة وذلك بالاعتماد على الأساليب العلمية الخاصة بعلم المحاسبة فضلا عن الاستعانة بما تم ذكره في الأدبيات المحاسبية وذلك من أجل وضع الأساس العلمي الرصين الذي سيعتمد عليه لأجراء المقارنة بين القوائم المالية سواء المقارنة الداخلية أو المقارنة الخارجية من اجل توفير الدلالات التي من شأنها أن تساعد مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة من خلال القوائم المالية المقارنة لسنوات متتالية أو لسنتين ماليتين متتاليتين أو القوائم المالية النسبية.**

**تعد القوائم المالية بمثابة النافذة التي يطل منها الغير على نشاط الشركة من جوانبه المختلفة فيتعرفون على مركزها المالي مثلا من خلال الميزانية العمومية وعلى نتيجة أعمالها من خلال قائمة الأرباح والخسائر وكذلك على ما يحدث من تغيرات سواء في مركزها المالي أو مركزها النقدي من خلال قائمة مصادر الأموال واستخداماتها أو قائمة التدفق النقدي ومما تجدر الإشارة أليه هنا هو أن أعداد القوائم المالية للشركة وكذلك ما تتضمنه من أرقام وما تفصح عنه من معلومات جميعها أمور تقع في نطاق مسؤولية إدارة الشركة.**

**وما لم يكن هناك أساس فكري راسخ فأن تحديد الدخل الدوري وتصوير المركز المالي تصبح بالضرورة أمورا تخضع للاجتهاد والآراء الشخصية ومن ثم فأن مراعاة الدقة في تعريف**

الأساسيات يكفل تضيق نطاق الاجتهادات الشخصية ويضع حدود واضحة للمجال الذي تستخدم فيه التقديرات ويرسم إطارا واضحا يمكن الرجوع إليه كلما دعت الظروف الى ذلك كما أن الإطار الفكري للمفاهيم يؤدي الى تدعيم المعالجة المحاسبية للمشاكل المتشابهة بصورة منسقة كما يكفل تحديد الوسائل اللازمة للتعرف على الموضوعات غير المتشابهة وإفساح المجال لتقدير مدى صحة التقديرات المحاسبية وما لم يكن هناك نظام مستمد من إطار فكري واضح المعالم فأن بلوغ القوائم المالية للمستوى الجدير بالثقة يظل أمراً يحوطه الشك.

أن الطبيب الماهر لابد إن يقوم بدراسات تحليلية لتشخيص المرض ثم يقرر العلاج الملائم ومثل الطبيب الماهر لابد للمدير المالي الماهر أو أي صانع قرارات مالية من أن يقوم بتفسير التحاليل التي تبينها القوائم المالية.

التحليل غير الذكي يكون أسوء من عدم التحليل إطلاقا فتحليل الدم الخاطئ ربما يكون اكثر ضررا على المريض من عدم التحليل على الإطلاق وكلاهما سيان.

بعبارة أخرى إذا ما تم التحليل بصورة خاطئة نتيجة سبب من الأسباب وتم اعتماد هذا التحليل في عملية صنع القرار من قبل الجهة المستخدمة لنتائج التحليل فأن الضرر الذي سيتحقق سيكون اكبر من الضرر المتحقق في عملية صنع القرار دون الاعتماد على أي أسلوب علمي ومالي للتحليل وعليه كان من الأفضل أن نبدأ بتعريف التحليل المالي حيث ذكر ( حسبو) أن التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشاة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات مفيدة حول مدى تقدم المنشاة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشاة عن فترات مقبلة.

في حين ان التحليل المحاسبي يتسع ليشمل دور التحليل المالي فضلا عن الحصول على البيانات غير المنشورة المتعلقة بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية للمنشأة وتقارير المحاسبة الإدارية.

ومع ذلك فأن التحليل المحاسبي يهدف الى الأهداف نفسها التي يقدمها التحليل المالي وهو تقييم أداء الشركة عن فترات سابقة وترشيد أدائها فيما يتعلق بالمستقبل و من ثم فان نتائج التحليل المحاسبي تكون أعمق واكثر تفصيلاً من نتائج التحليل المالي (حسبو، ١٩٨٠: ٥).

من جانب أخر فقد طرح (الحسني) مفهوم التحليل المالي ولكن بأسلوب آخر حيث أكد على ان التحليل المالي بمفهومه المعاصر يمتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط

المستقبلي وتخطيط عملية الاستثمار والعمل على تقويم الأداء المخطط واتخاذ الإجراءات الوقائية التي تؤدي الى إخضاع ظروف عدم التأكد حتى يمكن الرقابة عليها وبالتالي يمكن ان يكون عوناً لكل مستثمر ومدير ومقرض ولكل جهة مستخدمة أخرى (الحسني، ١٩٩٨: ٧٦).

ومن زاوية أخرى فقد وضع (الزعبي) تعريف للتحليل المقارن للقوائم المالية حيث أشار الى انه " مجموعة العمليات التي يجريها المحلل المالي على عدة قوائم مالية لسنوات متتالية او متتابعة لمنشأة واحد او اكثر بقصد التعرف على الاتجاه المالي لتلك المنشأة وتحديد نقاط الضعف والقوة في عمليات المنشأة ونشاطاتها". (الزعبي، ٢٠٠٠: ١٨٨).

ومما يجدر الإشارة إليه ان المدير المالي يمتاز عن غيره من المستفيدين من التحليل المالي بتوافر المعلومات المالية لديه لانه هو المسؤول الأول عن الوظيفة المالية في المنشأة وباستطاعته الحصول عليها حتى ولو كانت سرية للغير كما يستطيع الحصول على المعلومات تلك لمدة أقصر من السنة الواحدة ومن ثم إجراء التحليل المالي الدوري خلال السنة وبعبارة أخرى نجد ان هذا الشخص سيكون مستفيداً من المعلومات المالية المتاحة له وهو يقدم نتائج تحليلية الى الإدارة المالية ثم الإدارة العليا حيث يحتل موقعاً جيداً في المنشأة من حيث تمكنه من الحصول على الكثير من المعلومات التي لا يستطيع أي مستخدم خارجي للقوائم المالية من تناولها الا المنشورة منها عموماً. (الشماع، ١٩٩٢: ٨٨).

ومن جانب آخر نجد ان التحليل المالي يهدف الى تحقيق نوعين من أنواع القياس الكمي الأول يختص بالمكان والثاني بالزمان حيث يختص القياس المكاني للمشروع بالتأكد من إمكانية تحقيق التوازن المالي للمشروع بصفة مستمرة وذلك عن طريق المقارنة بين الارتباطات الخاصة بالمشروع والارتباطات المماثلة والتي تعكس المستوى العام للصناعة وبالتالي ستظهر ما اذا كان هناك اختلافات او انحرافات بالمشروع عن المعدلات السائدة بالصناعة وهو ما يساعد ويرشد المستخدمين للقوائم المالية في عملية صنع القرارات.

أما القياس الزمني في نطاق المشروع فهو يهدف الى مقارنة الارتباطات المختلفة والتي يدور حولها التحليل المالي عن فترات زمنية متعددة لاظهار التغير في المركز المالي لنفس المشروع على مدار فترة زمنية وهي تنحصر بين تاريخين للمنشأة موضوع التحليل. (متولي، ١٩٨٣ : ٤٩٥).

وتظهر كفاءة الإدارة باعتبارها أحد المستخدمين للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من خلال اختيار الأدوات والأساليب العلمية - خاصة الكمية منها- والملاءمة لترشيد عملية اتخاذ القرارات بعيداً عن الاجتهادات العشوائية التي لا تقوم على أسس علمية سليمة "( حموده ، ١٩٨٦: ١١).

أما (توفيق والحسناوي) فقد أكد على ان عملية تحليل القوائم المالية تتم من خلال ثلاثة خطوات رئيسة وهي:

١- التصنيف.

٢- التحليل .

٣- الاستنتاج.

ويتناول القائم بعملية التحليل المالي الأرقام التي تحويها القوائم المالية بالتصنيف أي انه سيقوم بتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام الى جزيئاتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزئيات بعضها مع البعض الآخر في مجموعة محددة ومتجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة الأولى هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي هي تحت البحث والتحليل في صورة تساعدنا على القيام بالخطوة الثانية وهي المقارنة حيث يقوم المحلل في هذه الخطوة بمقارنة الأرقام مع بعضها ومقارنة المجموعات المحددة مع المجموعات الكلية حيث تساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام.

والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشاة لمدة محاسبية واحدة بل قد يشمل اكثر من مدة محاسبية يضاف الى ذلك أنها قد تمتد الى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة او صناعة مختلفة من أجل الوقوف على ما يساعد على القيام بإصدار حكماً سليماً على المركز المالي للمنشأة وهذا هو أساس التخطيط السليم لسياسات المستقبل. (توفيق والحناوي، ١٩٨٥: ٩٣).

" المقصود بمدخل التحليل المالي هو المنهج الذي يسلكه المحلل المالي للقوائم المالية المنشورة وتتنوع مداخل التحليل المالي وفقاً لتنوع كل من الفئات المستخدمة للقوائم المالية وكذلك أهدافها المقصودة بهذا التحليل" (مطر، ١٩٩٣: ٥٨٥).

أولا: على أساس المستخدم يمكن للتحليل المالي ان يتخذ واحداً من ثلاثة مداخل أساسية هي:

١- تحليل استثمار يسلكه المستخدم الراغب في اتخاذ قرار استثماري.

٢- تحليل ائتمان يسلكه المستخدم الراغب في اتخاذ قرار ائتماني او قرار إقراض.

٣- تحليل أداء ويسلكه المستخدم الراغب في تقييم أداء الأفراد في مجال معين من مجالات النشاط.

ثانيا: على أساس الغرض يمكن للتحليل المالي ان يتخذ واحداً من أربعة مداخل رئيسة هي:

١- تحليل ربحية يسلكه المستخدم الراغب في تقييم ربحية الشركة.

٢- تحليل سيوله يسلكه المستخدم الراغب في تقييم قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها قصيرة الآجل.

٣- تحليل ملاءمة مايسلكه المستخدم الراغب في تقييم قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها طويلة الأجل.

٤- تحليل كفاءة او نشاط يسلكه المستخدم الراغب في تقييم كفاءة الإدارات التنفيذية في الشركة على إدارة الأصول والخصوم.

ثالثاً: على أساس النطاق يمكن للمحلل المالي ان يسلك واحداً من مدخلين هما:

١- تحليل داخلي وينحصر نطاقه في نشاط الشركة المقصودة بالتحليل فقط.

٢- تحليل خارجي ويمتد نطاقه الى أنشطة الشركات الأخرى المنافسة وكذلك الظروف البيئية الأخرى المحيطة بالشركة المقصودة بالتحليل.

رابعاً: على أساس طبيعة المعلومات المشمولة بالتحليل وكذلك طبيعة المؤشرات المستخلصة فيمكن للمستخدم ان يسلك واحداً من مدخلين او يسلك الاثنين معاً وهذان المدخلان هما:

١- تحليل كمي تنصب فيه عملية التحليل المالي فقط على الجانب الكمي لعناصر القوائم المالية للشركة.

٢- تحليل نوعي يسلكه المستخدم الراغب في تقييم الجانب النوعي او الوصفي لعناصر القوائم المالية للشركة وذلك فضلا عن الجانب الكمي.

" ويعتبر التحليل النوعي من المداخل الحديثة والهامة للتحليل المالي ذلك لان جهود المحلل المالي فيه لا تقف عند مجرد قراءة وتفسير العلاقات القائمة بين أرقام القوائم المالية بل

يمتد للبحث عما وراء هذه الأرقام من معلومات تساهم في توفير صورة اكثر مصداقية عن ربحية الشركة ومركزها المالي". ( Siegel, 1982: 35).

وكما تتنوع مداخل التحليل المالي تتنوع أساليبه وادواته ويتوقف نوع الأسلوب المستخدم في التحليل على أغراض المحلل من جهة وكذلك على طبيعة البيانات المتاحة له وهذه الأساليب هي:

١- القوائم المالية المقارنة.

٢- التحليل الأفقي

٣- التحليل الرأسي

٤- تحليل النسب

وهناك طريقة أخرى او أسلوب آخر سيعتمده الباحث لأجراء المقارنات حيث سيتم تقسيم الطرق الخاصة بالمقارنة الى

أولا: طرق المقارنة الداخلية للقوائم المالية.

١- المقارنة الداخلية لعدة قوائم مالية

وتبنى هذه الطريقة على أساس ترتيب الأرقام الواردة في جميع الميزانيات في كشف واحد يظهر الأرقام الممثلة لكل بند من بنود الميزانية بجانب بعضها البعض والتي تمثل عمليات منشأة واحدة وتعتمد هذه الطريقة على الملاحظة الشخصية التي يجريها مستخدم القوائم المالية من خلال مراقبة ومتابعة التغير في تلك الأرقام وهي مجتمعة ووضع التفسيرات المنطقية واكتشاف الاتجاهات الإيجابية فضلا عن الانحرافات. (الزعبي، ٢٠٠٠: ١٩٣)

***<u>ملاحظة</u> : هذه الجدول تمثل مقارنة السنوات مثلا من سنة ٢٠٠١ الى ٢٠٠٥ مع سنة الاساس التي هي ٢٠٠١، وهاكذا بقية الجداول فقط الاختلاف في سنوات المقارنة .***

***<u>ملاحظة</u> : مفردات الميزانية العمومية والتي تتمثل في (الموجودات الثابتة ، الموجودات المتداولة ، المطلوبات المتداولة ، حقوق المالكين (المطلوبات طويلة الاجل)*** وها كذا بقية الجداول .

***يحسب مقدار التغير وفق المعادلة الاتية*** **مقدار التغير**

**السنة الجديدة – سنة الاساس**

**نسبة التغير = ـــــــــــــــــــ × ١٠٠%**

**القيمة في سنة الأساس**

**يحسب مقدار التغير وفق الاتي =السنة الجديدة – سنة الاساس**

**شكل رقم (١ )**

**الميزانية العمومية المقارنة للفترة ١×٢٠– ٥×٢٠**

| اسم الحساب | ١×٢٠ | ٢×٢٠ | ٣×٢٠ | ٤×٢٠ | ٥×٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| مفردات الميزانية | | | | | |

**٢– المقارنة الداخلية لقوائم مالية لسنتين متتاليتين**

**حيث سيتم إيجاد مقدار التغير في قيمة كل بند من بنود القوائم المالية وهنا المقصود بالتغير الزيادة او النقصان على اعتبار ان السنة الأولى سنة الأساس والسنة الثانية سنة القياس بعد ذلك يتم إيجاد نسبة هذا التغير.**

**شكل رقم (١)**

**الميزانية العمومية المقارنة للفترة ١×٢٠– ٢×٢٠**

| اسم الحساب | ١×٢٠ | ٢×٢٠ | مقدار التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مفـــــردات الميزانيـــــة | | | | |

٣- المقارنة الداخلية النسبية للميزانيات العمومية

وهـي عبـارة عـن اسـتخراج نسـبة كـل بنـد مـن بنـود الميزانيـة مـن القيمـة الكليـة للميزانية وكما يلي:

$$\text{نسبة تمثيل بند معين} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{المبلغ الكلي للميزانية}} \times ١٠٠\%$$

وتظهـر أهميـة هـذه القائمـة مـن خـلال إظهارهـا للأهميـة النسـبية لكـل بنـد مـن بنـود الميزانيـة العموميـة فضـلا عـن الكشـف عـن مـا يطـرأ علـى هـذه الأهميـة مـن تطـور مـن سـنة الى أخري.

شكل رقم (٢)

الميزانية العمومية المقارنة النسبية لسنة ١×٢٠- ٢×٢٠

| اسم الحساب | ١×٢٠ | النسبية | ٢×٢٠ | النسبية |
|---|---|---|---|---|
| مفـردات الميزانيـة العموميـة الخاصـــة بـــالموجودات المتداولة والثابتة | | | | |
| مجموع الموجودات | | ١٠٠% | | ١٠٠% |
| مفـردات الميزانيـة العموميـة الخاصـــة بالمطلوبـــات وحقوق الملكية | | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مجمـوع المطلوبـات وحقـوق الملكية | | ١٠٠% | | ١٠٠% |

ثانيا: طرق المقارنة الخارجية للقوائم المالية

١- المقارنة الخارجية لعدة قوائم مالية متتالية.

فـي هـذه الطريقـة يـتم ترتيـب الأرقـام الـواردة فـي جميـع الميزانيـات فـي كشـف واحـد يظهـر الأرقـام الممثلـة لكـل بنـد مـن بنـود الميزانيـة بجانـب بعضـها الـبعض والتـي تمثل عمليات أكثر من منشأة وكما يلي:

شكل رقم (٣)

الميزانية العمومية المقارنة للفترة ١×٢٠- ٥×٢٠

| شركة X | | | | | | شركة y | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم الحساب | ١× ٢٠ | ٢× ٢٠ | ٣× ٢٠ | ٤× ٢٠ | ٥× ٢٠ | اسم الحساب | ١× ٢٠ | ٢× ٢٠ | ٣× ٢٠ | ٤× ٢٠ | ٥× ٢٠ |
| مفردات الميزانية العمومية | | | | | | | | | | | |

٢- المقارنة الخارجية لقائمتين ماليتين متتاليتين

وبأتبـاع الأسـلوب نفسـه فـي المقارنـة الداخليـة مـع تغيـر فـي أسـلوب عـرض القـوائم الماليـة وكما يلي:-

**شكل رقم (٤)**

**الميزانية العمومية المقارنة لسنة ١×٢٠- ٢×٢٠**

| اسم الحساب | شركة X | | | | شركة y | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١×٢٠ | ٢×٢٠ | مقدار التغير | نسبة التغير | ١×٢٠ | ٢×٢٠ | مقدار التغير | نسبة التغير |
| | | | | | | | | |

## ٣- المقارنة الخارجية النسبية لقوائم مالية

**وهي عبارة عن استخراج نسبة كل بند من بنود الميزانية من القيمة الكلية للميزانية ولاكثر من شركة وكما يلي:**

$$\text{نسبة تمثيل بند معين} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{المبلغ الكلي للميزانية}} \times ١٠٠\%$$

**شكل رقم (٥)**

**الميزانية العمومية المقارنة النسبية لسنة ١×٢٠- ٢×٢٠**

| شركة X | | | | | شركة y | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم الحساب | ١×٢٠ | النسبية | ٢×٢٠ | النسبية | اسم الحساب | ١×٢٠ | النسبية | ٢×٢٠ | النسبية |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مفـــردات الميزانيـــة العموميـــة الخاصـــة بـــــــــالموجودات المتداولة والثابتة | | | | | | | | | |
| مجموع الموجودات | | ١٠٠ % | | ١٠٠ % | مجمـــــوع الموجودات | | ١٠٠ % | | ١٠٠ % |
| مفـــردات الميزانيـــة العموميـــة الخاصـــة بالمطلوبـــات وحقـــوق الملكية | | | | | | | | | |
| مجمـــوع المطلوبـــات وحقوق الملكية | | ١٠٠ % | | ١٠٠ % | مجمـــــوع المطلوبـــات وحقـــــوق الملكية | | ١٠٠ % | | ١٠٠ % |

ومـن الجـدير بالـذكر ان مـا تـم تطبيقـه علـى الميزانيـة العموميـة يمكـن تطبيقـه علـى كشـف الـدخل مـع الأخـذ بنظـر الاعتبـار الملاحظـة التـي ذكرهـا الشـماع حـول هـذا الموضـوع حيـث أشـار الـى أنـه مـن الممكـن إجـراء المقارنـة بـين النتـائج التـي تشـملها قـوائم الـدخل علـى أسـاس زمنـي موحـد علـى قاعـدة الفتـرات الرباعيـة (ربـع سـنوية) حيـث يعـادل كـل منهـا ١٣ أسـبوعا وذلـك لكـي تتفـادى الاختلافـات الناشـئة عـن تبـاين عـدد أيـام الشـهور الا ان هـذا النـوع مـن القـوائم غيـر معتـرف بـه مـن حيـث صـعوبة مقارنـة نتـائج أحـد الفتـرات ربـع السـنوية بنتـائج فتـرة أخـري فـي نفـس السـنة وذلـك لان هـذه النتـائج تتـأثر بالتقلبـات الموسـمية ومـن ثـم فـان جـدوى هـذه الكشـوفات تقتصـر علـى مقارنـة نتائج الفترات المتناظرة من سنة الى أخرى، (الشماع، ١٩٧٥: ١٣٣).

## ثانياً: مستخدمو القرارات الاستثمارية المحاسبية

شـهد العـالم فـي ألا ونـه الأخيـرة العديـد مـن التطـورات التـي أدت الـى ظهـور الشـركات الضـخمة ذات الحجـم الكبيـر والنمـو المطـرد فـي تعقـد أنظمتهـا وأهـدافها حيـث تمـارس هـذه الشـركات

العديد من الأنشطة المتنوعة والتي تتسم بدرجة مختلفة من معدلات الربحية ودرجات المخاطرة وفرص النمو وقد ترتب على هذا التنوع في أنشطة هذه الشركات او المناطق الجغرافية او العملاء التأثير على مضمون وشكل القوائم المالية من جهة ومنفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من جهة أخرى ومن ثم فأنه قد يترتب على افتقار المعلومات المحاسبية لاهم الخصائص النوعية وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي أثاره للعديد من المشكلات وبروز تعارض بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية فبينما يرغب المد راء بتجنب الإفصاح التفصيلي عن أنشطة شركاتهم بدعوى تجنب الاضرار بمركزها التنافسي فأن مستخدمي المعلومات المحاسبية يرغبون في الإفصاح التفصيلي الذي يفي باحتياجاتهم ويساعدهم في صنع القرارات الرشيدة.

تمثل مفاهيم المحاسبة المالية لبنات أساسية في بناء أي نظام يهدف الى زيادة فاعلية القوائم المالية عن طريق تحسين قابلية المعلومات التي تشملها للمقارنة حيث ان تحسين قابلية المعلومات التي تشملها للمقارنة يعد أحدا من أهم الاعتبارات التي ينطوي عليها إعداد إطار متكامل لمفاهيم المحاسبة المالية ونظراً لان مقارنة الفرص البديلة للاستثمار والإقراض يعد جزءاً أساسيا من معظم القرارات الاستثمارية فان المستثمرين والمقرضين يرغبون في الحصول على قوائم مالية تشمل معلومات قابلة للمقارنة سواء بين الفترات المالية المتوالية للمنشأة الواحدة او فيما بين المنشآت المختلفة خلال نفس المدة المالية كما أنهم يرغبون في مقارنة أداء المنشأة باستخدام بيانات مستخرجة بطريقة محاسبية واحدة يمكن تطبيقها على نفس الحقائق في نفس الظروف ومن ثم فان المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المستخدمين يعتبرون ان قابلية المعلومات للمقارنة من أهم الصفات التي يجب ان تتسم بها المعلومات التي تشملها القوائم المالية.

تصف مفاهيم جوده المعلومات المحاسبية الخصائص التي تجعل معلومات المحاسبة المالية مفيدة حيث تهدف هذه المفاهيم الى إرشاد المسؤولين عن أعداد القوائم المالية عند اختيار طريقة معينة من بين الطرق المحاسبية البديلة ومن الواضح ان تجميع المعلومات وتوصيلها الى من يعنيهم الأمر يتطلب وقتاً وجهداً ومالاً ومن الواضح أيضا ان المعلومات المفيدة تعتبر سلعة اقتصادية ومن ثم فان منفعة هذه المعلومات يجب ان تفوق كلفتها.

لذلك فأن تعدد الأطراف او الجهات المعنية بنتائج العمل المحاسبي قد يتطلب سعي كل من هذه الأطراف او الجهات المحاولة في التأثير بصورة او بأخرى على عملية وضع المبادئ والطرق

والسياسات المحاسبية وتطبيقها للوصول الى ما يتفق مع مصالحها الذاتية والذي قد يؤدي في الوقت نفسه الى وضع مغاير للمصالح الذاتية لفئات أخري.

وتسعى كل طائفة او طرف الى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات والتي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها فضلا عن تحليل كثير من المعلومات الأخرى المالية وغير المالية ودراستها والإجابة على التساؤلات التي تريد تلك الجهات الوصول الى إجابات عنها.

ويمكن القول ان مستخدم القوائم المالية يحتاج إلي قوائم مالية مرضية وألا فانه يلجأ إلى مصادر أخرى قد تكون اكثر نفعاً بالنسبة له فإذا لم تتوافر معايير جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والتقارير المنشورة فأن ذلك سيؤدي الى عدم الثقة بها وخلق حالة من الشك وعدم القبول بنتائجها.( الزعبي ، ١٩٧٥: ٣٠).

ومن جانب آخر فأن مستخدمي القوائم المالية في هذه الأيام مثل البنوك والمستثمرين يطلبون قدراً كبيراً من الشفافية في عرض القوائم المالية.

فالمحاسبة ليست غاية في حد ذاتها وانما تنبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن ان توفرها لاحتياجات عمليات صنع القرارات الاقتصادية ولذا تتوجه الأنشطة المحاسبية لخدمة العديد من الأطراف التي تعتمد على المحاسبة كمصدر للمعلومات التي يحتاجونها في عمليات صنع القرارات ويمكن وصف هذه الأطراف باصطلاح مستخدمي المعلومات المحاسبية (العادلي ، واخرون ، ١٩٨٦: ٢٦). وكما هو موضح في الشكل الاتي

شكل رقم (٦)

ومستخدمي القرارات الاستثمارية المحاسبية

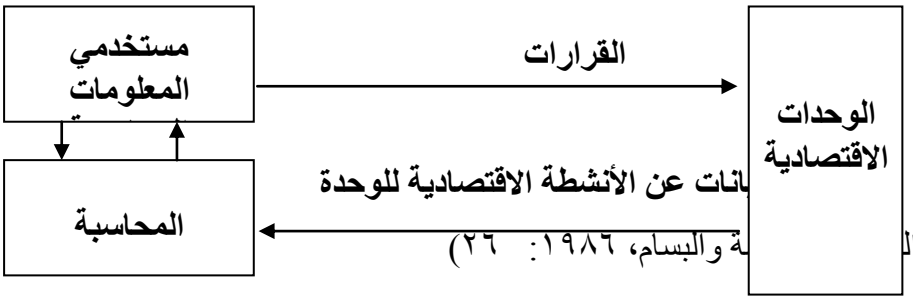


المصدر:- (ال ة والبسام، ١٩٨٦: ٢٦)

في بيان لمجلس معايير المحاسبة المالية والذي يخص الهدف الأساسي للمحاسبة تم تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية المندرجة في القوائم المالية الخارجية على وجه الخصوص على أنهم المستثمرون والدائنون الحاليين والمتوقعون ويوضح المجلس ان المجموعات الرئيسة عن المستثمرين تتمثل بحملة الأسهم والسندات. أما المجموعات الرئيسة

للـدائنين فتتمثـل بمجهـزي السـلع والخـدمات والعمـلاء والعـاملين والمؤسسـات المقرضـة والأشـخاص المقرضـين وحملـة السـندات وهنـاك مسـتخدمون آخـرون لهـم مصـالح غيـر مباشـرة فـي المنشـأة مثـل المحللـين والمستشـارين المـاليين والسماسـرة والمحـامين والوكـالات التنظيميـة والتشريعية الحكومية والآخرون (المعايير الدولية ، ١٩٩٩: 35 ,34 ,25 ,24) ومن الواضح ان الأشـخاص الـذين لا يسـتلمون فعـلاً المعلومـات المحاسـبية التـي نحـن بصـددها يمكـن ان يتـأثروا بأفعـال أولئـك الـذين يسـتلمون المعلومـات فعـلاً ويتخـذون قـراراتهم فـي ضـوئها و مـن ثـم فـان فكـرة اسـتخدام المعلومـات المحاسـبية يمكـن ان تتوسـع لكـي تشـمل أولئـك المتـأثرين بصـورة غيـر مباشـرة نتيجـة لظهـور واسـتخدام المعلومـات مـن قبـل الـذين لهـم حـق الحصـول علـى المعلومـات بصـورة غيـر مباشـرة وعليـه ففـي النهايـة يمكـن اعتبـار كافـة أعضـاء المجتمـع علـى انهـم يشـكلون مجموعـة عامـة مـن مسـتخدمي المعلومـات كمـا ويمكـن إدخـال الأجيـال المسـتقبلية ضـمن المسـتخدمين. (A.A.A., 1977: 2).

وإذا مـا تـم تحديـد المجتمـع كمسـتخدم للمعلومـات المحاسـبية فـأن هـذا سـوف يـؤدي إلـى مـا يعـرف بالمحاسـبة الاجتماعيـة Social Accounting فنوعيـة المعلومـات المحاسـبية التـي يفضـلها المجتمـع تـذهب الـى أبعـد مـن تلـك المجهـزة للمسـتثمرين والـدائنين. (كامـب، ٢٠٠٠: ٧٣).

وتعـد القـوائم الماليـة الوسـيلة الرئيسـة التـي يـتم مـن خلالهـا توصـيل المعلومـات الـى الأطـراف الخارجيـة فـي حـين ان بعـض المعلومـات الماليـة يـتم تقـديمها مـن خـلال التقـارير الماليـة ولـيس القـوائم الماليـة فقـط أمـا لأنهـا تطلـب بواسـطة الجهـات الرسـمية او الحكوميـة او لان إدارة المشـروع ترغـب فـي الإفصـاح عنهـا اختياريـاً فالتقـارير الماليـة تشـمل فضـلاً عـن القـوائم المالية عدد من الأشكال. الزعيبي، ١٩٨٤ : 131).

ان إنتـاج المعلومـات فـي الوقـت الحاضـر لـم يعـد سـوى جـزءً مـن وظـائف النظـام المحاسـبي واصـبح التركيـز علـى العمليـات المتعلقـة بالتوصـيل والتـي تتجـاوز فـي معناهـا مرحلـة توزيـع البيانـات المحاسـبية لتشـمل أيضـا مشـاركة المحاسـب فـي تفسـير البيانـات المعلـن عنهـا فـي القـوائم الماليـة لـذلك اصـبح وحسـب رأي جمعيـة المحاسـبة الأمريكيـة A.A.A. مـن اختصاصـه بالإضـافة الـى واجباتـه فـي مسـاعدة مسـتخدمي المعلومـات فـي تفسـير وفهـم الأمـور المعقـدة وربمـا المتشـابكة فـي هذه البيانات. (القباني، ١٩٨٨: ٤٣).

وبما ان الهدف العام من المعلومات المحاسبية هو ان تلبي وتلائم احتياجات مستخدميها نجد ان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) قد أشار إلى أن النظام المحاسبي لا يمثل نهاية في حد ذاته حيث أشار إلى ان التبرير المنطقي لوجوده كنظام معلومات يكمن في كيفية ملاءمة المعلومات المحاسبية المتولدة عنه لخدمة مستخدمي هذه المعلومات.(المعايير المحاسبية الدولية ،١٩٧٣: ٦١)

وتخضع أنشطة قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية الى كافة المؤثرات البيئية والتغيرات التي تطرأ عليها بما في ذلك رغبات كل الأطراف المعنية المتأثرة والمؤثرة بنتائج العمل المحاسبي.

هناك وثيقة نشرت تحمل عنوان ((Corporate report قامت بتحديد عدة مجا ميع مستخدمة ومستفيدة من القوائم المالية وهذه المجاميع لا تختلف كثيراً عن ما تم ذكره من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الا ان هذه الوثيقة قسمت المستخدمين للقوائم المالية الى سبعة مجا ميع في حين ان المجلس قسمها الى ثلاثة أقسام ومع ذلك فالتفاصيل واحدة للجهتين.

ومن الجدير بالذكر ان أساس تقسيم المستخدمين للمعلومات المحاسبية يعود الى حاجة كل فئة للمعلومات المختلفة نتيجة لاختلاف القرارات المتخذة من قبل كل منهم فنرى ان المعلومات المحاسبية التي تخدم الجهات الخارجية بشكل كبير هي المعلومات الظاهرة في القوائم المالية ذات الغرض العام مثل قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وكذلك قائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة الإرباح المحتجزة.

أما المعلومات المحاسبية التي تؤدي الى إنجاز أغراض الجهات الداخلية بكفاءة فهي تقارير تكاليف المنتجات او تحليل مؤشر الربحية او الموازنات التخطيطية او تقارير الأداء (العادلي ، ١٩٨٢ :٣)

أما (Davies ) فقد حاول وضع الفئات او المجاميع لتحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث قسمهم الى أربعة أقسام ثلاثة لديهم اتصال مباشر بالمنشأة وهم مجموعة المستثمرين ومجموعة العاملين ومجموعة المقرضين في حين كان القسم الأخير للمجموعة التي لديها اتصال غير مباشر بالمنشأة وبالتأكيد هم بقية المستخدمين باستثناء المستثمرين والعاملين والمقرضين الا ان هذه المجاميع لا تتجاوز ما ذكر سابقاً فقط الاختلاف في مفردات ومسميات المجاميع او الفئات.

ومهما اختلفت المعلومات المحاسبية فان الغرض العام منها هو مساعدة مستخدميها على تأسيس قاعدة تبنى عليها القرارات المتعلقة بالمنشأة فقرارات المستخدم الخارجي نجدها تتعلق بأسلوب المفاضلة بين البدائل المتاحة سواء كانت للاستثمار او الإقراض، أما قرارات المستخدم الداخلي وخاصة الإدارة فنجدها تتعلق بإنجاز نشاطات المنشأ على افضل وجه من اجل مراقبة التكاليف وتخفيضها الى آدني ما يمكن الوصول اليه وتحقيق اكبر عائد ممكن

اما المعايير المحاسبة الدولية فقد أكدت على العناصر التي يهتم بها مستخدمي القوائم المالية للبنك من خلال المعيار رقم (٣٠) الفقرة(٧)وكما يلي

"ان مستخدمي القوائم المالية للبنك مهتمون بسيولته وملاءته والأخطار المتعلقة بالأصول والالتزامات المعترف بها في ميزانيته العمومية والبنود خارج الميزانية

تشير السيولة الى توفر أموال كافيه لمواجهة مسحوبات الإبداعات والالتزامات المالية الأخرى عندما تستحق وتشير الملاءة الى الزيادة في الأصول عن الالتزامات وبالتالي تشير الى كفاية راس مال البنك .ان البنك معرض لمخاطر السيولة والمخاطر الناشئة عن تقلب العملات وتحركات اسعار الفائدة والتغيرات في أسعار السوق ومن فشل الأطراف المقابلة وقد تنعكس هذه المخاطر في القوائم المالية للبنك.الا ان المستخدمين سيحصلون على فهم افضل لو زودتهم الإدارة بتعليقات على القوائم المالية تصف طريقة أدارتها ورقابتها على المخاطر المصاحبة لعمليات البنك"

(المعايير المحاسبية الدولية(٣٠)،الفقرة٧ ،١٩٩٩: ٥٥٠)

وبصورة عامة فأن ناتج العمل المحاسبي والمتمثل في المعلومات المحاسبية يتوجه الى عدة فئات من مستخدمي المعلومات المحاسبية

ويقول (السعدون والذهبي) في معرض حديثهما عن مدى انتفاع الأطراف الداخلية من المعلومات المحاسبية في تحقيق أغراضها حيث أكدا على ان المعلومات المحاسبية تعتبر المحدد الأساس في علمية وموضوعية القرارات الإدارية والمالية في أداء مهامها (السعدون والذهبي، ١٩٨٥: ٧٢).

وبالتالي يمكن القول ان جوهر العملية الإدارية عند استخدامها المعلومات المحاسبية هو لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المتعلقة بالحاضر او المستقبل وهذا ما أكد عليه حجازي بقوله ان صيحة العصر الذي نعيش فيه هو الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس للتخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. (حجازي، ١٩٨٣: ٤٥).

ان اختلاف المستويات الإدارية قد يؤدي الى اختلافات حول المعلومات التي يحتاجها كل مستوى من هذه المستويات لتحقيق أغراضه الخاصة ولكن ذلك لا يعني القيام بإنتاج كل المعلومات وتوفيرها حسب أغراض كل من المستويات وبالتفاصيل الدقيقة ولكن يمكن الإشارة الى ان المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي بشكل متواصل تخدم كل الإدارات.

ويمكن النظر الى الأنشطة الإدارية بوجه عام كمجموعة متعاقبة من دورات لصنع القرارات حيث تشمل الأنشطة المتعلقة بعملية صنع القرارات على مجموعة من الأنشطة وهي:

(العادلي ، واخرون ،١٩٩٠: ٣٥ )

١- تحديد المشكلة وجمع المعلومات المتاحة لحل مشكلة معينة تواجه متخذ القرار.

٢- التوصل الى تقديرات لنتائج أتباع كل بديل من البدائل المتاحة.

٣- المفاضلة بين البدائل المتاحة في ضوء أهداف المنظمة المحددة من البداية.

٤- اتخاذ القرار باتباع البديل الذي تم اختياره.

٥- قياس نتائج التطبيق.

٦- مطابقة النتائج الفعلية بالتقديرات وتقييم الأداء.

٧- تحليل بدائل جديدة للدورة التالية لعمليات صنع القرارات

ومن اجل تغطية كل زوايا الموضوع كان من الضروري ان نحدد أيضا القرارات الرئيسة لمستخدمي المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنظمات وهي كما يلي:

(العادلي والعظمة وعبد الرحيم، ١٩٩٠:٣١)

١- القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في المنظمة وذلك من جانب فئات المستثمرين مثل أصحاب المنشآت والمقرضين.

٢- القرارات المتعلقة بالمتعاملين مع المنظمة مثل العملاء الذين يسعون للحصول على سلع او خدمات المنظمة والموردين الذين يقدمون عناصر الإنتاج والخدمات التي يتطلبها نشاط المنظمة.

٣- القرارات المتعلقة بالعاملين في المنظمة الحاليين والمرتقبين.

٤- القرارات من جانب الهيئات الحكومية مثل جهات فرض الضريبة وغيرها والمتعلقة بمنظمات الأعمال.

٥- القرارات التي تتخذها إدارة المنظمة ذاتها والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة من تنظيم وتوجيه وأشراف ورقابة.

ومـن المناسـب إلقـاء الضـوء علـى العمليـات مـع ذوي العلاقـة وتأثيرهـا علـى المعلومـات المحاسـبية حيـث تنشـأ العمليـات مـع ذوي العلاقـة عنـدما تقـوم المنشـأة بعمليـات يكـون لاحـد أطرافهـا مقـدرة للتـأثير بدرجـة عاليـة او سـيطرة علـى سياسـات الطـرف الآخـر او موجـودا تـه مثـل العمليـات بـين المنشـأة ألام والمنشـآت التابعـة لهـا كـذلك تنشـأ هـذه العمليـات عنـدما يكـون لطـرف ثالـث سـيطرة او مقـدرة تـأثير ملموسـة علـى سياسـات الأطـراف التـي تـتم بينهـا العمليـة مثـل العمليـات التـي تـتم بـين منشآت تحت سيطرة إدارة واحدة.

وتعتبـر العمليـات مـع ذوي العلاقـة مـن الأمـور العاديـة التـي تـتم فـي منشـآت الأعمـال اذ عـادةً مـا تقـوم منشـآت الأعمـال بتنفيـذ نشـاطاتها التجاريـة عـن طريـق المنشـآت التابعـة لهـا او المنشـآت الزميلـة كمـا ان الأشـخاص الـذين يـديرون المنشـأة قـد تكـون لهـم نشـاطات تجاريـة مـع المنشـأة الأخرى.

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ ذوي العلاقة بما يلي:

" تعتبـر الأطـراف ذوي علاقـة اذا كـان لاحـدها القـدرة علـى السـيطرة علـى الطـرف الاخـر او التـأثير الملموس على قراراته المالية والتشغيلية(المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠١: ٢٤).

وتعتبـر المعلومـات عـن العمليـات مـع ذوي العلاقـة مفيـدة لمسـتخدمي القـوائم الماليـة فـي صـنع القـرارات عنـد مقـارنتهم لنتـائج عمليـات المنشـأة ومركزهـا المـالي بـين الفتـرات الزمنيـة المختلفـة مـع أداء المنشـآت الأخـرى خـلال فتـرة زمنيـة معينـة ويرجـع ذلـك الـى ان مثـل هـذه المعلومـات قـد تساعد مستخدمي القوائم المالية في كشف وتفسير الاختلافات في القوائم المالية.

سيتم في هذا المبحث عرض الجانب العملي للبحث ويتم ذلك بأستخدام التحليل المالي عند تحليل القوائم المالية .

جدول رقم (٢)

مصرف الاستثمار العراقي

الميزانية العمومية المقارنة للفترة ١٩٩٨ـ ٢٠٠٢ (المبالغ بالملايين)

| الحساب | سنة ١٩٩٨ | سنة ١٩٩٩ | سنة ٢٠٠٠ | سنة ٢٠٠١ | سنة ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموجودات الموجودات المتداولة:-** | | | | | |
| النقود | ٦٢٩ر٩٧٨ | ر٠٣١<br>١٣٠٧ | ٢٦٩٤ر٤٥٢ | ٤٩٣٤ر٦٧٧ | ٤٧٤٩ر٢٠٩ |
| الاستثمارات | ر٥٠٨<br>١٧٧٥ | ر٤٧٢<br>١٠٤٠ | ٢٩١٠ر٨٦٦ | ٥٧٨٥ر٧٤٨ | ٧٢٠٠ |
| أوراق تجارية مخصومة | ٣٨٤ر٠١٥ | ر٨٥٥<br>١١٧١ | ١٨٤٧ر١٥٥ | ٢٦٦٧ر٣٨٦ | ٣٧٥٥ر٠٧٥ |
| حسابات جارية مدينة | ٤١٧ر٧٧١ | ر٢٢٣<br>١٠٠٧ | ١٩٨٥ر٤٥٣ | ٣٩٣٢ر١٠٣ | ٤٠٨٤ر٠٩٩ |
| قروض وتسليفات | ٦٣٩ر٦٠٧ | ٥١٨ر٧٣٥ | ١٩٣٦ر٤٣٩ | ٣٨٣٤ر٤٨ | ١٨٨٣ر٤٨٨ |
| مدينون | ٣٣٤ر٢٠١ | ٤٤٠ر٦٣٧ | ٧٨٦ر٢٠٣ | ١٠٨٣ر٨٥٥ | ١٦٣٧ر٥٦١ |
| الموجودات الثابتة | ٢٦٣ر٠٩٦ | ٤٨٢ر٤٥٤ | ١١٥٨ر٦٩٩ | ١٩٠٢ر٧٠٨ | ٢٢٦٦ر١٣٨ |
| **مجموع الموجودات** | ر١٧٦<br>٤٤٤٤ | ر٤٠٧<br>٥٩٦٨ | ر٢٦٧<br>١٣٣١٩ | ر٩٥٧<br>٢٤١٤٠ | ٢٥٥٧٥ر٥٧ |
| **المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات المتداولة:-** | | | | | |
| الدائنون | ٩٥٠ر٩٣٩ | ٢٨٦ر٠٧٥ | ١٠٥٨ر٢٩٣ | ٥٨٦ر٨١٦ | ١١٣٥ر٣١٤ |
| **حقوق الملكية:-** | | | | | |
| رأس المال | ٢٠٠ | ٤٠٠ | ٦٠٠ | ١٠٠٠ | ١٢٠٠ |
| الاحتياطيات | ١٤١ر٤٢٦ | ٣٠٩ر٩٩١ | ٥٧٣ر٣٩٢ | ٦٠٨ر٨٧٦ | ١١٤٥ر٦١١ |
| حسابات جارية | ر٨١١ | ر٣٤١ | ر٥٨٢ | ر٢٦٥ | ر٦٤٥ |
| وودائع | ٣١٥١ | ٤٩٧٢ | ١١٠٨٧ | ٢١٩٤٥ | ٢٢٠٩٤ |
| **مجموع المطلوبات وحقوق الملكية** | ر١٧٦<br>٤٤٤٤ | ر٤٠٧<br>٥٩٦٨ | ر٢٦٧<br>١١٣١٩ | ر٩٥٧<br>٢٤١٤٠ | ٢٥٥٧٥ر٥٧ |

**جدول رقم ( ٣ )**

**مصرف الاستثمار العراقي**

**قائمة الدخل المقارنة للفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٢ (المبالغ بالملايين)**

| الحساب | سنة ١٩٩٨ | سنة ١٩٩٩ | سنة ٢٠٠٠ | سنة ٢٠٠١ | سنة ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات:** | | | | | |
| إيرادات العمليات المصرفية | ٢٧٧ر٩٢٥ | ٥٤٢ر٥٦٤ | ١٠٢٤ر٤٩١ | ١٩٤٨.٩٢١ | ٢٩٧٦ر٦٩٤ |
| إيرادات الاستثمارات | ١٢٣ر٣٠٥ | ٢٠٠ر٠٠٢ | ٢٥٢ر٠٤٨ | ٢٥٨ر٣٠٧ | ٣٤٥ر٠٣٢ |
| إيرادات أخرى | ٠ر٤٨٣ | ٢٦ر١٦٧ | ١٤ر٣٢١ | ٥ر٧٥٦ | ٩١.٩٤٣ |
| **مجموع الإيرادات** | ٤٠١ر٧١٣ | ٧٦٨ر٧٣٣ | ١٢٩٠ر٨٦ | ٢٢١٢ر٩٨٤ | ٣٤١٣ر٦٦٩ |
| **المصاريف:-** | | | | | |
| مصاريف العمليات المصرفية | ٩٥ر٣١٩ | ٦٦ر١٣٠ | ٤٣٥ر٣٩٢ | ١٠٨٠ر١٠٤ | ١٣٧١ر٥١٦ |
| الاندثار | ٦٩ر٥٦٣ | ١١٣ر٩٣٧ | ٦٨ ر٦١١ | ٦٤ر٤٥٣ | ١٥٧ر١١٧ |
| مصاريف إدارية | ٨٨ر٩٦٧ | ١٣٠ر٤٦ | ٢٣٥ر٢٣٣ | ٣٥٤ر٥٨٣ | ٤٦٤ر٧٧ |
| مصاريف أخرى | ١٦ر٣٥٧ | ٦٠ر٩٨٤ | ٢٨ر٥٩٨ | ٢١٢ر٢٨٤ | ١٩٧ر٢٤٣ |
| **مجموع المصاريف** | ٢٧٠ر٢٠٦ | ٣٧١.٥١١ | ٧٦٧ر٨٣٤ | ١٧١١ر٤٢٤ | ٢١٩٠ر٦٤٦ |
| **الفائض موزع كمايلي:** | | | | | |
| ضريبة دخل | ٢٠ر١٢٢ | ٩٩ر٣٤٢ | ١٢٤ر٦٢٧ | ٨٠ر٣٤٨ | ٣١٤ر٣٠١ |
| احتياطي رأس مال | ٢٢ر٢٧٦ | ٥٣ر٥٧٥ | ٧٩ر٦٧٩ | ٨٥ر٢٥١ | ١٩٧ر٥٤٨ |
| أرباح قابلة للتوزيع | ٨٩ر١٠٧ | ٢١٤ر٤٣٥ | ٣١٨.٧٢ | ٣٣٥ر٩٦١ | ٧١١ر١٧٤ |
| **مجموع الفائض** | ١٣١.٥٠٥ | ٣٦٧ر٣٥٢ | ٥٢٣.٠٢٩ | ٥٠١ر٥٦ | ١٢٢٣ر٠٢٣ |

الجدولان السابقان يعتمدان بالدرجة الأساس على الاجتهادات الشخصية لمستخدمي القوائم المالية (سواء قائمة الميزانية العمومية او قائمة الدخل) ويدخل ضمن ذلك مستوى كفاءة المستخدم لهذه القوائم المالية والأسلوب العلمي في تفسير التغيرات الحاصلة سواء بالزيادة او النقصان خلال فترة بلغت خمسة سنوات

ونعتقد ان هذه الفترة الزمنية كافية لترشيد عملية صنع القرارات وحسب ما تم ذكره في الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع.

**ثانيا:** المقارنة الداخلية لفترتين متتاليتين

**جدول رقم ( ٤ )**

**مصرف الاستثمار العراقي**

**الميزانية العمومية المقارنة للفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٢ (المبالغ بالملايين)**

| الحساب | سنة ٢٠٠١ | سنة ٢٠٠٢ | مقدار التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **الموجودات**<br>**الموجودات المتداولة** | | | | |
| النقود | ٤٩٣٤ر٦٧٧ | ٤٧٤٩ر٢٠٩ | -١٨٥ر٤٦٨ | -٣ر٧٥٨% |
| الاستثمارات | ٥٧٨٥ر٧٤٨ | ٧٢٠٠ | ١٤١٤ر٢٥٢ | ٢٤ر٤٤٤% |
| أوراق تجارية مخصوم | ٢٦٦٧ر٣٨٦ | ٣٧٥٥ر٠٧٥ | ١٠٨٧ر٦٨٩ | ٤٠ر٧٧٧% |
| حسابات جارية مدينة | ٣٩٣٢ر١٠٣٠ | ٤٠٨٤ر٠٩٩ | ١٥١ر٩٩٦ | ٣ر٨٦٦% |
| قروض وتسليفات | ٣٨٣٤ر٤٨ | ١٨٨٣ر٤٨٨ | -١٩٥٠ر٩٩٢ | -٥٠ر٨٨% |
| مدينون | ١٠٨٣ر٨٥٥ | ١٦٣٧ر٥٦١ | ٥٥٣ر٧٠٦ | ٥١ر٠٨٧% |
| **الموجودات الثابتة** | ١٩٠٢ر٧٠٨ | ٢٢٦٦ر١٣٨ | ٣٦٣ر٤٣ | ١٩ر١٠١% |
| **مجموع الموجودات** | ٢٤١٤٠ر٩٥٧ | ٢٥٥٧٥ر٥٧ | ١٤٣٤ر٦١٣ | ٥ر٩٤٣% |
| **المطلوبات وحقوق الما**<br>**المطلوبات المتداولة:-** | | | | |
| دائنون | ٥٨٦ر٨١٦ | ١١٣٥ر٣١٤ | ٥٤٨ر٤٩٨ | ٦٣ر٤٧% |
| **حقوق الملكية**: راس ال | ١٠٠٠ | ١٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠% |
| الاحتياطيا | ٦٠٨ر٨٧٦ | ١١٤٥ر٦١١ | ٥٣٦ر٧٣٥ | ٨٨ر١٥٢% |
| حسابات جارية وودائع | ٢١٩٤٥ر٢٦٥ | ٢٢٠٩٤ر٦٤٥ | ١٤٩ر٣٨ | ٠ر٦٨١% |
| **مجمـوع المطلوبـات** | ٢٤١٤٠ر٩٥٧ | ٢٥٥٧٥ر٥٧ | ١٤٣٤ر٦١٣ | ٥ر٩٤٣% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **وحقوق الملكية** | | | | |

**جدول رقم ( ٥ )**

**مصرف الاستثمار العراقي**

**قائمة الدخل المقارنة لسنة ٢٠٠١- ٢٠٠٢ (المبالغ بالملايين)**

| الحساب | **سنة ٢٠٠١** | **سنة ٢٠٠٢** | **مقدار التغير** | **نسبة التغير** |
|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | | |
| إيرادات العمليات المصرفية | ١٩٤٨ر٩٢١ | ٢٩٧٦ر٦٩٤ | ١٠٢٧ر٧٧٣ | ٥٢ر٧٣٥% |
| إيرادات الاستثمارات | ٢٥٨ر٣٠٧ | ٣٤٥ر٠٣٢ | ٨٦ر٧٢٥ | ٣٣ر٥٧٤% |
| إيرادات أخرى | ٥ر٧٥٦ | ٩١ر٩٤٣ | ٨٦ر١٨٧ | ١٤٩٧ر٣٤٢% |
| **مجموع الإيرادات** | ٢٢١٢ر٩٨٤ | ٣٤١٣ر٦٦٩ | ١٢٠٠ر٦٨٥ | ٥٤ر٢٥٦% |
| **المصاريف:** | | | | |
| مصاريف العمليات المصرفية | ١٠٨٠ر١٠٤ | ١٣٧١ر٥١٦ | ٢٩١ر٤١٢ | ٢٦ر٩٨% |
| الاندثار | ٦٤ر٤٥٣ | ١٥٧ر١١٧ | ٩٢ر٦٦٤ | ١٤٣ر٧٧% |
| مصاريف إدارية | ٣٥٤ر٥٨٣ | ٤٦٤ر٧٧ | ١١٠ر١٨٧ | ٣١ر٠٧٥% |
| مصاريف أخرى | ٢١٢ر٢٨٤ | ١٩٧ر٢٤٣ | -١٥ر٠٤١ | -٧ر٠٨٥% |
| **مجموع المصاريف** | ١٧١١ر٤٢٤ | ٢١٩٠ر٦٤٦ | ٤٧٩ر٢٢٢ | ٢٨ر٠٠١% |
| **الفائض موزع كما يلي:** | | | | |
| ضريبة دخل | ٨٠ر٣٤٨ | ٣١٤ر٣٠١ | ٢٣٣ر٩٥٣ | ٢٩١ر١٧٥% |
| احتياطي رأس المال | ٨٥ر٢٥١ | ١٩٧ر٥٤٨ | ١١٢ر٢٩٧ | ١٣١ر٧٢٥% |
| أرباح قابلة للتوزيع | ٣٣٥ر٩٦١ | ٧١١ر١٧٤ | ٣٧٥ر٢١٣ | ١١١ر٦٨٣% |
| **مجموع الفائض** | ٥٠١ر٥٦ | ١٢٢٣ر٠٢٣ | ٧٢١ر٤٦٣ | ١٤٣ر٨٤٢% |

المصدر: قائمة الدخل للمصرف للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢

هذا النوع من المقارنة افضل من سابقتها اذ ان هناك أهمية واضحة للكثير من المعلومات الإضافية التي تساعد على إعطاء دلالات ومؤشرات للمستخدمين عن المستقبل فنلاحظ ان المستثمرين يستخدمون القوائم المالية للحصول على المعلومات التي تساعد في عملية صنع القرارات الاستثمارية حيث لابد من

ملاحظة القوة الايرادية حاضراً ومستقبلاً وفي الجدولين السابقين نجد ان الإيرادات بصورة عامة شهدت زيادة بمقدار ٢٥٦ر٥٤% كما لابد من التأكد من مدى استمرارية القوة الايرادية وذلك من خلال متابعة الزيادة الحاصلة في مجموع الإيرادات في الجدول رقم (٢) حيث ارتفعت من ٧١٣ر٤٠١ إلى ٦٦٩ر٣٤١٣ خلال الفترة من ١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠٢ كذلك على المستثمرين التأكد من نوعية الإيرادات وهنا سيكون التأكيد على الإيرادات الخاصة بالاستثمارات حيث بلغت نسبة التغير ٥٧٤ر٣٣% وهذا يؤكد الزيادة الحاصلة في عنصر الاستثمارات ضمن قائمة الميزانية العمومية في حين كانت الحصة الأكبر لإيرادات العمليات المصرفية وهكذا نجد ان المستثمر سيتخذ قرار يكون حصيلة لاختيار بديل محدد من بين عدة بدائل وكما هو واضح عملية ليس بالسهلة بل معقدة ومتشابكة تتداخل فيها عدة عوامل متعددة واي خطأ سوف يترتب عليه اهتزاز القدرة على المقارنة السليمة لمركز الأموال ونتائج الأعمال ومن ثم يؤدي الى نتائج مضللة قد تؤخر إنجاز بعض القرارات التصحيحية لمعالجة الكثير من المشاكل.

ولو توجهنا الى فئة أخرى من المستخدمين وهم ا المقرضون فنجدهم يطمحون لان تحتوي القوائم المالية عن معلومات اقتصادية متنوعة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الائتمانية فمثلاً مستوى السيولة في المصرف نجد ان هناك انخفاض في نسبة النقود بلغ ٧٥٨ر٣% يقابله ارتفاع في الاستثمارات وهذا يدل على توجه المصرف نحو الاستثمار والابتعاد عن الاحتفاظ بالنقد وبالتالي انخفاض نسبة السيولة من جانب آخر نجد ان هناك زيادة في مجموع الموجودات بلغ ٥.٩٤٣% باعتباره مؤشر يساعد في تحديد الحالة المالية للمصرف وقدرة المصرف للوفاء بالتزاماته اذا ما تعرض للتصفية او الإفلاس كما لابد من التأكيد على ان هناك نسبة من الأرباح قد شهدت حالة زيادة بلغت ١٣٤.٨٤٢% كما هو موضح في الجدول رقم (٤) وبالتالي إمكانية المصرف من تحقيق الأرباح التي تكون كافية لتغطية فوائد الديون في الوقت الحالي وتسديد كامل قيمة الدين في المدى البعيد ومع ذلك وبالرغم من ما تم الحصول عليه من معلومات تخص الجهات المستثمرة والجهات المقرضة الا ان كلا الجهتين فضلا عن بقية الجهات المعنية بحاجة الى معلومات إضافية حول نسبة كل بند من بنود القوائم المالية وهل سيشكل الحصول على مثل هذه المعلومات أثراً على قرارات المستخدمين هذا ما سيوفره النوع الثالث من المقارنة وهو المقارنة الداخلية للقوائم المالية النسبية.

**ثالثا: المقارنة الداخلية النسبية للقوائم المالية**

**جدول رقم ( ٦ )**

**مصرف الاستثمار العراقي**

**الميزانية العمومية المقارنة النسبية لسنة ٢٠٠١- ٢٠٠٢ (المبالغ بالملايين)**

| الحساب | سنة ٢٠٠١ | النسبية | سنة ٢٠٠٢ | النسبية |
|---|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | | |
| **الموجودات المتداولة:-** | | | | |
| النقود | ٤٩٣٤ر٦٧٧ | %٢٠ر٤٤١ | ٤٧٤٩ر٢٠٩ | %١٨ر٥٦٩ |
| الاستثمارات | ٥٧٨٥ر٧٤٨ | %٢٣ر٩٦٦ | ٧٢٠٠ | %٢٨ر١٥٢ |
| اوراق تجارية مخصوم | ٢٦٦٧ر٣٨٦ | %١١ر٠٤٩ | ٣٧٥٥ر٠٧٥ | %١٤ر٦٨٢ |
| حسابات جارية مدينة | ٣٩٣٢ر١٠٣ | %١٦ر٢٨٨ | ٤٠٨٤ر٠٩٩ | %١٥ر٩٦٩ |
| قروض وتسليفات | ٣٨٣٤ر٤٨ | %١٥ر٨٨٣ | ١٨٨٣ر٤٨٨ | %٧ر٣٦٤ |
| مدينون | ١٠٨٣ر٨٥٥ | %٤.٤٩ | ١٦٣٧ر٥٦١ | %٦ر٤٠٣ |
| **الموجودات الثابتة** | ١٩٠٢ر٧٠٨ | %٧ر٨٨٢ | ٢٢٦٦ر١٣٨ | %٨ر٨٦١ |
| **مجموع الموجودات** | ٢٤١٤٠ر٩٥٧ | %١٠٠ | ٢٥٥٧٥ر٥٧ | %١٠٠ |
| **المطلوبات وحقوق الملـ** | | | | |
| **المطلوبات** | | | | |
| **المطلوبات المتداولة:** | | | | |
| دائنون | ٥٨٦ر٨١٦ | %٢ر٤٣١ | ١١٣٥ر٣١٤ | %٤ر٤٣٩ |
| **حقوق الملكية** | | | | |
| رأس المال | ١٠٠٠ | %٤ر١٤٢ | ١٢٠٠ | %٤ر٦٩٢ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الاحتياطيات<br>حسابات جارية وودائع | ٦٠٨ر٨٧٦<br>٢١٩٤٥ر٢٦٥ | ٢ر٥٢٢%<br>٩٠ر٩٠٥% | ١١٤٥ر٦١١<br>٢٢٠٩٤ر٦٤٥ | ٤ر٤٧٩%<br>٨٦ر٣٩% |
| **مجموع المطلوبات وحقوق الملكية** | ٢٤١٤٠ر٩٥٧ | ١٠٠% | ٢٥٥٧٥ر٥٧ | ١٠٠% |

**جدول رقم ( ٧ )**

**مصرف الاستثمار العراقي**

**قائمة الدخل المقارنة النسبية لسنة ٢٠٠١- ٢٠٠٢ (المبالغ بالملايين)**

| **الحساب** | سنة ٢٠٠١ | النسبية | لسنة٢٠٠٢ | **النسبية** |
|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات**<br>إيرادات العمليات المصرفية<br>إيرادات الاستثمارات<br>إيرادات أخرى | ١٩٤٨ر٩٢١<br>٢٥٨ر٣٠٧<br>٥ر٧٥٦ | ٨٨ر٠٦٨%<br>١١ر٦٧٢%<br>٠ر٢٦% | ٢٩٧٦ر٦٩٤<br>٣٤٥ر٠٣٢<br>٩١ر٩٤٣ | ٨٧ر١٩٩%<br>١٠ر١٠٧%<br>٢ر٦٩٤% |
| **مجموع الإيرادات** | ٢٢١٢ر٩٨٤ | ١٠٠% | ٣٤١٣ر٦٦٩ | ١٠٠% |
| **المصاريف:**<br>مصاريف العمليات المصرفية<br>الاندثار<br>مصاريف إدارية | ١٠٨٠ر١٠٤<br>٦٤ر٤٥٣<br>٣٥٤ر٥٨٣ | ٦٣ر١١١%<br>٣ر٧٦٦%<br>٢٠ر٧١٩% | ١٣٧١ر٥١٦<br>١٥٧ر١١٧<br>٤٦٤ر٧٧ | ٦٢ر٦٠٨%<br>٧ر١٧٢%<br>٢١ر٢١٦% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أخرى | ٢١٢ر٢٨٤ | ١٢ر٤٠٤% | ١٩٧ر٢٣٤ | ٩ر٠٠٤% |
| **مجموع المصاريف** | ١٧١١ر٤٢٤ | ١٠٠% | ٢١٩٠ر٦٤٦ | ١٠٠% |
| **الفائض موزع كما يلي:** | | | | |
| ضريبة دخل | ٨٠ر٣٤٨ | ١٦ر٠٢% | ٣١٤ر٣٠١ | ٢٥ر٦٩٨% |
| احتياطي رأس المال | ٨٥ر٢٥١ | ١٦ر٩٩٧% | ١٩٧ر٥٤٨ | ١٦ر١٥٢% |
| أرباح قابلة للتوزيع | ٣٣٥ر٩٦١ | ٧٠ر٩٧% | ٧١١ر١٧٤ | ٥٨ر١٤٩% |
| **مجموع الفائض** | ٥٠١ر٩٦١ | ١٠٠% | ١٢٢٣ر٠٢٣ | ١٠٠% |

هذا النوع من المقارنة يوفر معلومات إضافية لمستخدمي القوائم ففي الجدولين السابقين تم تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية وهذا يساعد في تحديد مفهوم لمدى ضرورة المعلومة التي تظهر لخدمة مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستخدمين الذين هم على قدر كاف من المعرفة اذ ينبغي ان يحقق لهم أقصى فائدة حيث نجد ان نسبة الاستثمارات تشكل النسبة الأكبر حيث بلغت ما يقارب ٢٣ر٩٦٦% من مجموع الموجودات في حين النقود تشكل نسبة ٢٠ر٤٤١% وهذا مؤشر حول اعتماد المصرف على الاستثمارات اكثر من الاحتفاظ بالنقد هذه المعلومات تفيد المستثمرين حيث تحدد الأهمية النسبية لعنصر الاستثمارات ضمن الموجودات من جهة فضلا عن تحديد ماله علاقة بهذا العنصر ضمن قائمة الدخل وهو إيرادات الاستثمارات حيث انخفضت بنسبة قليلة نوعاً ما من ١١ر٦٧٢% الى ١٠ر١٠٧% كذلك المستثمرين بحاجة الى معلومات عن نسبة القوة الايرادية بصورة عامة والتي شكلت النسب الخاصة بالإيرادات حيث نجد ان الارباح القابلة للتوزيع بلغت نسبة ٧٠ر٩٧% خلال عام ٢٠٠١ من مجموع الفائض وانخفضت الى ٥٨ر١٤٩% في عام ٢٠٠٢ وكما هو موضح في الجدول رقم (٦) ومع ذلك نجد ان الإيرادات وبصورة عامة قد ارتفعت من ٢٢١٢ر٩٨٤ في عام ٢٠٠١ الى ٣٤١٣ر٦٦٩ في عام ٢٠٠٢ بمعنى المقدرة الربحية للمصرف على النمو شبه المستقر بوجود تغير في نسبة كل عنصر من عناصر الإيرادات وتغير في نسبة كل عنصر من عناصر الفائض وكما موضح في الجدول رقم (٦ ) أما ما يخص المقرضون الذين يطمحون في الحصول على معلومات تساعد في عملية صنع القرارات الائتمانية بدرجة من الرشد تمكنهم من اختيار البديل المناسب بالاعتماد على المعلومات والدلالات الضرورية.

ولنبدأ بما يسمى بالموجودات الدفاعية التي من شأنها ان تساعد الجهة المقترضة على إمكانية سداد فوائد القرض في الوقت الحالي وسداد كامل الدين في الأجل الطويل. فالنقد يشكل ثاني اعلى نسبة تقدر بـ ٢٠ر٤٤١% بعد الاستثمارات التي بلغت ٢٣ر٩٦٦% يليها الحسابات المدينة بواقع ١٦ر٢٨٨% ثم القروض والتسليفات بنسبة ١٥ر٨٨٣% أما في عام ٢٠٠٢ فكانت النسب متغيرة وكذلك الترتيب لهذه النسب

قد تغير حيث كانت الاستثمارات تشكل النسبة الأكبر يليها النقود ثم الحسابات الجارية المدينة ثم الأوراق التجارية المخصومة ومن الجدير بالذكر ان الاحتياطيات قد شهدت زيادة من نسبة ٢٢٥ر٢% في عام ٢٠٠١ الى نسبة ٤٧٩ر٤% في عام ٢٠٠٢.

مثل هذه المعلومات سوف تساعد المستثمرين في عملية صنع القرارات من خلال دعم البدائل المتاحة أمام متخذ القرار (المستثمر).

وبصورة عامة وبالرغم من ما توفره هذه المعلومات لعدة جهات الا أنها قد ضيقت مجال اتخاذ القرار أمام المستخدم بقبول القرار او رفضه دون وجود أي بديل آخر بعبارة أخرى نجد ان المستثمر أمام قبول الاستثمار او عدم قبول الاستثمار في حين لو توفرت لديه معلومات عن بدائل متاحة افضل بشكل آخر لكان موقفه افضل ولاصبح بإمكانه ان يتخذ قراره وهو في وضع (وضمن مستوى من المعلومات) افضل يتناسب مع دقة القرار الذي سيتخذه وهذا يشير إلى أن مثل هذه المقارنات ستكون فائدتها اكثر بالنسبة للإدارة باعتبارها أحد الجهات المستخدمة للقوائم المالية حيث تعتبر الإدارة المعلومات التي تقدمها القوائم المالية دليل على مدى كفاءتها في أداء وظيفتها.

اذن لا نزال بحاجة الى مقارنة ذات مجال أوسع توفر بدائل اكثر وتقدم معلومات ذات طابع اكثر شمولية تساعد على اتخاذ قرارات دقيقة تتناسب مع مكانه القرارات ونوعية الجهات المستخدمة لهذه القوائم وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

## المقارنة الخارجية

سيتم في هذا المبحث أجراء المقارنة الخارجية وذلك من خلال اعتماد مفهوم التشابه والتماثل وكمايلي:

**اولا: مقارنة المتشابه من القوائم المالية:**

سيتم أجراء المقارنة بين قوائم مالية متشابهة في صفة واحدة على الأقل ومختلفة في بقية الصفات والصفة المتشابهة هنا هي نوعية العمل الذي يمارسه المصرف حيث كانت المقارنة بين مصرف الاستثمار العراقي من جهة والمصرف التجاري العراقي من جهة أخرى والتشابه هنا هو العمل المصرفي الذي يمارسه المصرفان في حين هناك اختلاف في بقية الصفات فمثلاً الأول يعتمد على الاستثمار بينما الآخر يختلف عنه في هذه الصفة وهكذا بقية الصفات المختلفة.

**١- المقارنة الخارجية لقوائم مالية متتالية**

ومما تجدر الإشارة أليه أننا حاولنا قدر المستطاع وبما نعتمد عليه من أدبيات في مجال المحاسبة من القيام بترتيب عناصر القوائم المالية بصورة متجانسة تمكن المستخدم من أجراء المقارنة واستخلاص المعلومات التي تساعد في عملية صنع القرارات الرشيدة

القوائم المالية المقارنة السابقة لا توفر المعلومات الضرورية اللازمة حيث وكما هو موضح في الجانب النظري فأن هذا النوع من المقارنة سوف يعتمد بالدرجة الأساس على الاجتهادات الشخصية لمستخدم القوائم المالية وبالتالي فأن مستوى كفاءة المستخدم ومستواه العلمي سيؤثر بصورة او بأخرى على عملية صنع القرارات الرشيدة حيث نجد ان المستخدم بحاجة الى مؤشرات ودلالات إضافية تساعد في إيضاح الأمور ووضعها في نصابها وهنا سيتبادل الى الذهن ما هو الهدف من أجراء مثل هذا النوع من المقارنة؟

هناك جهات مستفيدة لها إمكانية محدودة، مثل هذه القوائم المالية المقارنة تلبي حاجتها وتوفر لها من المعلومات ما يساعدها على اتخاذ القرارات الصائبة بعبارة أخرى قد يكون هناك مستثمر يحاول ان يستثمر مبالغ بسيطة (نوعاً ما) وبالتالي فان أجراء المزيد من المقارنات ستحمله أعباء إضافية سيكون لا تأثير لها على عملية اتخاذ القرارات فيما لو تم مقارنة كلفة إجراء مثل هذه المقارنات الإضافية والمنفعة المتحققة منها.

ومع ذلك قمنا بأجراء المقارنة الخارجية لقوائم متتالية والمقارنة الخارجية للقوائم المالية النسبية من اجل الحصول على المزيد من المعلومات التي من شأنها ان تضع الدلالات باتجاه صنع قرارات رشيدة فلو كان المستخدم أمام قرار بإيداع مبالغ نقدية في الحسابات الجارية والودائع فأي المصرفين سيختار عليه أولا ان يتأكد من عنصر الحسابات الجارية والوادئع في المصرفين ايهما شهد زيادة على مر سنوات المقارنة بالإضافة الى متابعة وجود رصيد نقدي واحتياطات تساعد على تغطية احتياجات العملاء فيما لو كانت هناك ضرورة تستدعي سحب جزء كبير من المبالغ المودعة في المصرف ولكنه سيقف عند هذا الحد فهو لا يملك معلومات حول التغيرات التي حصلت على عناصر القوائم المالية ونسبة كل عنصر من هذه العناصر اذن عليه ان يخطو خطوة الى الأمام نحو أجراء مقارنة خارجية لسنتين متتاليتين وتحليل النتائج التي توفرها مثل هذه المقارنات وبالتالي سوف ينتقل من مستوى من المعلومات والبدائل الى مستوى افضل يدعم عملية صنع القرارات الرشيدة.

٢- المقارنة الخارجية لقائمتين ماليتين متتاليتين:

مع أجراء المقارنة الخارجية للقوائم المالية لسنتين متتاليتين سيكون أمام المستخدم معلومات افضل وبدائل اكثر فنجد أمام المستثمر مثلاً المعلومات التالية حول مصرف الاستثمارالعراقي مثلاً عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية وتوجه نحو الاستثمارات في حين ان المصرف التجاري كان عكس الصورة حيث اعتمد على الاحتفاظ بنسبة أعلى من النقد أما ما يخص القوة الايرادية ومدى استقرارها فنجد ان إيرادات مصرف الاستثمار العراقي كانت قد شهدت ارتفاع بلغ ٢٥٦ر٥٢% بينما لم نجد هناك ارتفاع في إيرادات المصرف التجاري العراقي اكثر من ٤٩٤ر١٧%

والشكل رقم(١٣)يوضح الاختلافات بين إيرادات مصرف الاستثمار العراقي والمصرف التجاري العراقي كذلك الأمر مع المصاريف حيث كان هناك دعم لارتفاع نسبة الإيرادات لمصرف الاستثمار العراقي من خلال نسبة المصاريف البالغة ٠٠١ر٢٨% وهي اقل من نسبة ارتفاع المصاريف للمصرف التجاري العراقي والبالغة ٤٩٩ر٣٣%.

والشكل رقم(١٤) يوضح الاختلافات بين مصاريف مصرف الاستثمار العراقي من جهة ومصاريف المصرف التجاري العراقي

أما الفائض فنجد ان هناك اختلاف في توزيعه من مصرف لاخر حيث ان مصرف الاستثمار العراقي تحمل ضريبة دخل لم يتحمل بها المصرف التجاري العراقي ووظف هذا الفرق لحساب تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها والذي شهد ارتفاع ولكن بنسبة قليلة نوعا ما.

أما مصرف الاستثمار العراقي فنجده قد حاول تقليص القروض والتسليفات وبالتالي لا حاجة تدعو الى ايجاد التخصيصات.

وهكذا نجد ان مصرف الاستثمار العراقي شهد نمو مستقر نوعا ما في مجموع الفائض من ٥٠٧ر١٣١ في عام ١٩٩٨ الى ٠٢٣ر١٢٢ في عام ٢٠٠٢ في حين ان المصرف التجاري العراقي قد شهد ايضاً نمو متزايد من ٤٤ر٣٧٢ في عام ١٩٩٨ الى ٠٢٧ر١٢٣١ في عام ٢٠٠٢ وكما هو موضح في الجدول رقم (٨).

أي ان نمو مصرف الاستثمار العراقي شهد زيادة اكثر من المصرف التجاري العراقي ولو كان بنسبة قليلة.والشكل رقم(١٥)يوضح الاختلافات بين الأرباح القابلة للتوزيع لمصرف الاستثمار العراقي والمصرف التجاري العراقي.

وما يؤكد هذه المعلومات نمو رأس المال في مصرف الاستثمار العراقي من ٢٠٠ في عام ١٩٩٨ إلى ١٢٠٠ عام ٢٠٠٢ في حين أن المصرف التجاري العراقي كان راس المال قد شهد زيادة من ٥٠٠ في عام ١٩٩٨ إلى ٢٤٩٧ في عام ٢٠٠٢.

ولو نظرنا إلى القوائم المالية المقارنة من زاوية أخرى من وجهة نظر المقرضين فنجد ما توفره هذه القوائم من معلومات وكما يلي:

مستوى السيولة والقوة الايرادية ومستوى النمو قد تم إيضاحه فيما سبق ذكره ولكن السؤال المهم هو هل ان الأرباح التي تحققها الجهتين كافية لتغطية فوائد القروض وهل هناك إمكانية في سداد القرض نفسه؟ لو لاحظنا الموجودات الثابتة نجد انها شهدت زيادة بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي بنسبة ١٠١ر١٩% في حين ان الموجودات الثابتة للمصرف التجاري العراقي شهدت زيادة بلغت ٩٤٦ر٤٠% هذه المعلومة توفر دلالات حول إمكانية الحصول على مبلغ القرض في حالة تعرض المصرف للأفراس من خلال بيع هذه الموجودات الثابتة لسداد قيمة القرض

وكما هو موضح في الشكل رقم(١٦) مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود عناصر للموجودات المتداولة والتي تعتبر من الموجودات الدفاعية لمواجهة قبل مثل هذه الحالات الطارئة من جانب آخر هناك احتياطات يمكن متابعة التغيرات فيها حيث نجد أن هناك انخفاض في نسبة الاحتياطيات بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي بلغ ١٥٢ر٨٨% في حين ان المصرف التجاري العراقي شهد ارتفاع بنسبة ١٤٢ر٣٣% وهكذا ستوفر معلومات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات الخاصة بالجهات المقرضة وبالرغم مما سبق ذكره

سيكون هناك تأكيد حول إيجابية القرارات التي تتخذها الجهات المستخدمة للقوائم المالية المقارنة فيما لو تم أجراء مقارنات خارجية لقوائم مالية نسبية.

وهذا يعد اثبات للفرضية الاتية ((اتباع التحليل المالي للمعلومات التي توفرها القوائم المالية سيسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في صنع القرارات الرشيدة والمختلفة حسب نوعية المستخدمين لهذه القوائم المالية)).

**اوالاً : الاستنتاجات**

١-.ان التركيز على القوائم المالية كمصدر اساسي للمعلومات المفيدة في صنع القرارات سوف يقود الى قاعدة عامة لتقو يم الطرق البديلة لاختيار الانسب منها في الافصاح ولا يعتبر مجرد اسداء النصح ارشاداً كافياً لمن يتحملون المسؤولية وانما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في عملية صنع القرار.

٢-لكي تلبي القوائم المالية حاجات المستخدمين المختلفة للمعلومات لابد ان تتصف تلك المعلومات بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات اكثر ملائمة للمستخدمين ومن هذه الخصائص التي حددتها FASB هي الملاءمة والمعولية والقابلية للفهم وا لثبات والمقارنة.

٣-في كثير من الاحيان يكون هناك تعارض بين خاصتي الملاءمة والمعولية وانه قد يكون من الضروري التضحية بقدر من الملاءمة في مقابل المزيد من المعولية وبالعكس و من ثم لا يكون هناك تضحية كلية بأحدى الخاصيتين لصالح الخاصية الاخرى أي لن يكون هناك من المقبول غياب احد الخاصيتين بالكامل من المعلومات المحاسبية.

٤- يمكن اعتبار القدرة على المقارنة للمعلومات المحاسبية هو عرض لاوجه التشابه او الاختلاف التي تنشأ من قاعدة التشابه او الاختلاف بين الشركات او عمل الشركات وليس الاختلاف بين طرق المعالجة المحاسبية وتنشأ اوجه التشابه او الاختلاف نتيجة لتشابه او اختلاف الظروف والاحداث التي تتأثر بها المنشآت

المختلفة او الظروف التي تتأثر بها المنشأة نفسها خلال الفترات الزمنية المتعاقبة وهذا هو التطور لفكرة الانعكاس المتماثل.

٥- هناك فرقاً بين التشابه والتماثل والاختلاف فالتشابه يعني وجود صفة واحدة مشتركة بين مادتين في حين تكون بقية الصفات مختلفة اما التماثل فهو ان تكون جميع الصفات موحدة بين مادتين دون وجود لاي صفة اختلاف اما الاختلاف فهو عدم وجود أي صفة مشتركة بين مادتين بمعنى ان جميع الصفات مختلفة تماماً.

٨- المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها وانما تنبع ضرورتها من الحاجة الى المعلومات التي يمكن توفرها لاحتياجات عمليات صنع القرار لذا تتوجه الانظمة المحاسبية لخدمة العديد من الاطراف التي تعتمد على المحاسبة كمصدر للمعلومات التي يحتاجونها ويمكن وصف هذه الاطراف بمستخدمي المعلومات المحاسبية.

٩- اذا ما تم التحليل للقوائم المالية بصورة خاطئة نتيجة لسبب من الاسباب وتم اعتماد هذا التحليل في عملية صنع القرار من قبل الجهة المستخدمة لنتائج التحليل فأن الضرر الذي سيتحقق سيكون اكبر من الضرر المتحقق في عملية صنع القرار فيما لو تم الاعتماد على أي اسلوب علمي للتحليل.

١٠ - القوائم المالية الحالية تمكن من اجراء المقارنة الداخلية والتي تم الاستفادة منها بشكل اساسي من قبل الاطراف الداخلية ومنها الاداره بصورة رئيسية فضلاً عن الجهات الحكومية والجهات الضريبية ولكن هذه المقارنة تتسم بمحدودية فائدتها لانها تتطلب مستخدمين لهم كفاءة علمية وخبرة عملية تمكنهم من القيام بترجمة صحيحة وفهم منطقي لمحتويات القوائم المالية.

**ثانياً : التوصيات**

١- من اجل فا علية اكثر في اجراء المقارنة الداخلية بانواعها يوصي الباحث بضرورة اصدار القوائم المالية بصورة متناسقة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية حتى تتمكن الجهات المستخدمة من تفعيل المقارنة الداخلية لفترات متتالية والتي تمتلك كفاءة علمية وخبرة عملية تمكنهم من الترجمة الصحيحة والفهم المنطقي لهذه القوائم.

٢-متابعة توفر الشروط الضرورية لامكانية اجراء المقارنة بنوعيها سواء الداخلية او الخارجية.

٣- لكي يستقيم امر اجراء المقارنة يجب اعتماد مفهوم التشابه والتماثل والاختلاف كتعبير مهم في التمييز بين القوائم المالية ومدى امكانية ذلك في التأثير على عملية اجراء المقارنة.

٤- يمكن اعادة صياغة القوائم المالية لتكييفها بما يتناسب وعملية اجراء المقارنة وذلك من اجل وضع صيغة مناسبة تساعد المستخدمين لهذه القوائم على الفهم الصحيح لها والاستفادة من المعلومات التي تقدمها في عملية صنع القرارات المختلفة.

٥- منح الجهات ذات العلاقة (سوق العراق للاوراق المالية) دوراً مهماً فيما يتعلق بأستيفاء الشركات المسجلة لديه بالافصاح عن المعلومات ونشرها بقوائم مالية موحدة تساعد على اجراء المقارنات المختلفة.

٦-ابتعاد الجهات المستخدمة للقوائم المالية عن الاساليب غير العلمية والقائمة على الحدس والتخمين في اختيار الجهات التي يتم التعامل معها لان هذه الاساليب لا تسهم في تعظيم العوائد المالية وتخفيض المخاطر التي يمكن التعرض لها.

٧- ضرورة الزام الشركات بأعداد القوائم المالية المعدلة بالتغير في المستوى العام للاسعار تكون مستقلة وملحقة بالقوائم التقليدية لما توفره هذه القوائم الملحقة من

قدر كبير من الموضوعية وبالتالي امكانية عالية من الاعتماد على ما توفره من معلومات مستخدمة في صنع القرارات المختلفة.

٨-التنسيق بين المعايير والقواعد المحلية وبين المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المتقدمة محاسبياً والعمل على تكييف هذه المعايير والقواعد وتحويرها وجعلها ملائمة بما يتناسب والبيئة المحلية لان ذلك سوف يزيد من فائدة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية ومدى قابليتها للمقارنة.

## ثبت المراجع

# المصادر العربية

اولا: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب


١- الزعبي، هيثم محمد، الادارة والتحاليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠٠٠.

٢- العادلي، يوسف عوض، العظمة، محمد احمد، البسام، صادق محمد، مقدمة في المحاسبة المالية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦.

٣- العادلي، يوسف عوض، عبد الرحيم، علي، العظمة محمد احمد، ا ساسيات التكاليف والمحاسبة المصرية، مصر، ١٩٨٥ .

٤- حسبو، هشام احمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين شمس، مصر، ١٩٨٠.

٥- حفنـــاوي، محمـــد يوســـف، نظـــم المعلومـــات المحاســـبية، دار وائـــل للنشـــر، عمـــان، الاردن، ٢٠٠١.
٦- متـــولي، الســـيد متـــولي، الادارة الماليـــة، مـــدخل اتخـــاذ القـــرارات، مطبعـــة عابـــدين، الطبعة الثالثة، الكويت، ١٩٨٣.
٧- محمـــود، شـــوقي عطـــا الله، الاهميـــة النســـبية فـــي المراجعـــة، دار الاحـــد، بيـــروت، لبنان، ١٩٧٣.
٨- مطـــر، محمـــد، المحاســـبة الماليـــة، الـــدورة المحاســـبية ومشـــاكل القيـــاس والافصـــاح والتحليل، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١٩٩٣.
٩- راي لجنـــة معـــايير المراجعـــة حـــول الثبـــات فـــي تطبيـــق معـــايير المحاســـبة المتعـــارف عليها رقم ١٧ و ٢٠٠١..

# ثالثا: الدوريات العربية

١- الســـعدون، نـــاجي عبـــد مخلـــف، الـــذهبي، جاســـم، دور البيانـــات المحاســـبية فـــي صـــنع واتخـــاذ القـــرارات الاداريـــة، مجلـــة المحاســـب، العـــدد الثـــاني، كـــانون الاول، بغداد، ١٩٨٥.
٢- عبـــد المـــنعم، علـــي الافصـــاح عـــن المعلومـــات الماليـــة للعـــاملين فـــي الوحـــدات الاقتصـــادية، المجلـــة العلميـــة لكليـــة التجـــارة، جامعـــة اســـيوط، العـــدد ١٠، مصر، ١٩٨٦.
٣- محمـــود، محمـــد، خيـــري يوســـف، المحاســـبة الاداريـــة فـــي ضـــوء نظريـــة المواقـــف التنظيميـــة، مجلـــة المحاســـبة والتـــأمين والادارة، كليـــة التجـــارة، العـــدد ٣٢، مصر، ١٩٨٥.